

أثر رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع انتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركة المراعي

هدى أحمد ابراهيم عبدالنبي*، منى عبدالله سعد الرويشد

كليات الشرق العربي للدراسات العليا-الرياض-السعودية

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: haabdelnabi@arabeast.edu.sa

Dr.noura.ahmed2@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ١١ ابريل ٢٠٢٤ ، تاريخ الموافقة على النشر: ٤ مايو ٢٠٢٤

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر رأس المال العامل على ربحية قطاع شركات انتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركه المراعي خلال الفترة (٢٠٢٢/٢٠١٢). تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما طبيعة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في شركة المراعي في فترة الدراسة؟. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع، إلى جانب أسلوب الدراسة التحليلية باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية لشركة المراعي في الفترة محل الدراسة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج وهي عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل وصافي الدخل مع عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل ومعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة إلى جانب عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل ونسبة التداول خلال فترة الدراسة (٢٠١٢-٢٠٢٢). كما وجدت علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل ونسبة التداول السريعة خلال فترة الدراسة. أتضح من تحليل النتائج انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال العامل على ربحية شركة المراعي خلال فترة الدراسة ولكن بشكل جزئي. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها ضرورة العمل على دراسة العوامل المؤثرة على ربحية الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية والتعرف على كيفية الاستفادة من الظروف المتاحة في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الربحية والاهتمام بالعمل على تنفيذ استراتيجيات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بكيفية استغلال الموارد الفنية والطبيعية والبشرية المتاحة للشركات العاملة في المملكة وتحقيق أفضل استفادة ممكنة منها.

الكلمات المفتاحية: رأس المال العامل – الربحية – العائد على الأصول – نسبة التداول – صافي الدخل.

المقدمة

تعتبر النقود أحد الأصول "السائلة"، وتكون جاهزة مباشرة للإنفاق على السلع والخدمات، والجدير بالذكر أن التدفقات النقدية هي أساس الحياة للوحدة الاقتصادية؛ حيث أن استمرارية المنشأة الاقتصادية مرهون بالتدفقات النقدية؛ لذلك فإن حياة الوحدة أو المؤسسة الاقتصادية ليس مرهوناً بكمية المبيعات التي تحققها، ولكن مرهون بالتدفقات النقدية التي تتوفر لها، ولتشغيل وإنتاج منتجاتها من أجل التسويق. ومن الواجبات المالية الرئيسية لأي مؤسسة، هو المحافظة على كم مناسب من السيولة؛ لضمان قيامها بالوفاء بالتزامها في مواعيدها، ومن المتطلبات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، هو المحافظة على كمية مناسبة من الأصول المتداولة ذات النوعية الجيدة، وبشكل خاص الحسابات المدينة والبضاعة، والسيطرة على الحسابات الدائنة ومراقبتها والتأكد من أن هناك فارقاً مناسباً بينها وبين الأصول المتداولة، ضمن الحد الذي يضمن عدم تعرض المؤسسة لمخاطر الفشل في الوفاء بالتزاماتها، على المدى القصير بالدرجة الأولى^(١).

وتواجه عملية تمويل الشركات بشكل رئيسي ثلاثة أنواع من القرارات، وهي: قرارات هيكل رأس المال، وقرارات موازنة رأس المال، وقرارات إدارة رأس المال العامل. ومن بين تلك القرارات نجد أن إدارة رأس المال العامل، تعد بمثابة عنصر هام لعملية تمويل الشركات، حيث إنها تؤثر على معدلات الربحية والسيولة المالية للشركة. فوجد أنها تتناول الأصول والديون المالية الحالية للشركة. وتشمل الإدارة الفعالة رأس المال العامل، عمليات تخطيط وضبط الأصول والخصوم المتداولة، بشكل يقوم من ناحية بالقضاء على خطر حدوث العجز المالي الناتج عن الالتزامات قصيرة الأجل، كما يقوم بتجنب إفراد الاستثمار في هذه الأصول من ناحية أخرى^(٢).

تتضمن إدارة رأس المال العامل شقين أساسيين أولهما تحديد حجم الاستثمار المناسب في الأصول المتداولة والثاني تحديد مصادر التمويل المناسبة لهذه الأصول، وقد حددت الأدبيات المالية سياسات أو استراتيجيات مختلفة يمكن للشركات تبنيها سواء عند تحديد حجم الاستثمار في رأس المال العامل (سياسات الاستثمار في رأس المال العامل) أو عند تحديد مصادر تمويل رأس المال العامل، وتؤثر هذه السياسات على الربحية بشكل إيجابي أو سلبي لذا يسعى المدير المالي باستمرار لوضع واتباع السياسات المناسبة لإدارة رأس المال العامل والتي من شأنها تعظيم الأرباح، لان اتباع السياسة الخطأ يؤدي إلى تذبذب الأرباح وقد يصل الأمر إلى الانهيار الكلي للشركة خصوصاً اذا عجزت عن الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل^(٣).

يعتبر رأس المال العامل موضوعاً في غاية الأهمية للإدارة المالية في شركات الأعمال ، وذلك لأن أغلب القرارات المالية تركز حول العمليات التشغيلية قصيرة الأجل للشركات وهذه العمليات مرتبطة أساساً بسياسات الاستثمار في الموجودات المتداولة وسياسات التمويل في المطلوبات المتداولة وبين مكونات وسياسات رأس المال العامل تبرز صافي رأس المال العامل وبمعناه الصافي أي الموجودات المتداولة مطروحاً منها المطلوبات المتداولة وغالباً ما يكون مقدار هذا الفرق موجباً أو سالباً ، نظراً لكون فقرات هذه العمليات تتميز بالتقلب وعدم الثبات في طبيعتها إلى ذلك يدور الجدل الفكري في كيفية بناء هيكل تمويلي يتصف بالمرونة المالية وي طرح كمدخل جديد ليفسر الكثير من الجدليات والاشكاليات التي لم تتمكن من تفسيرها النظريات السابقة^(١) .

مشكلة الدراسة:

نظر للدور الكبير الذي تلعبه سياسات رأس المال العامل على أسعار الأسهم في الأسواق وعلى أرباح الشركات المساهمة وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن هذه السياسات لم تحصل على الاهتمام الكافي من قبل الإدارة المالية في معظم الشركات الأمر الذي ينعكس على أسعار الأسهم والأرباح التي تحصل عليها في الأسواق المالية خاصة أن هذه الأسواق تتمتع بالتغيير وبسرعة كبير جداً في مجال التعامل بالأسهم التي تقوم الشركة ببيعها في هذه الأسواق. وتتمثل إدارة رأس المال العامل في الحفاظ على التوازن الأمثل، بين كل عناصر رأس المال العامل. ويعتمد نجاح العمل بشكل كبير على قدرة المديرين الماليين؛ لإدارة حسابات القبض والمخزون السلعي، وأوراق الدفع بشكل فعال. ويمكن أن تقوم الشركات بتقليل نفقات التمويل أو زيادة الأموال المتاحة والمخصصة لمشروعات التوسع، عن طريق تقليل مقدار الاستثمار المقيد في الأصول المتداولة. ونلاحظ أن وقت معظم المديرين وجهدهم، ببذلاً في محاولة إرجاع المستويات غير المثالية للأصول، والخصوم المتداولة إلى المستويات المثالية.

وفي الأونة الأخيرة وعلى الرغم من أهمية قطاع الأغذية في المملكة العربية السعودية لما له من أهمية استراتيجية وأهمية اقتصادية إلا أن العديد من الشركات في قطاع الأغذية قد شهدت انخفاضات متتالية في قيمتها السوقية وفي ضوء ما اتسم به هذه القطاع من ارتفاع المنافسة بين الشركات في الوضع الاقتصادي المحلي والدولي بدخول شركات الأغذية إلى الأسواق العالمية وهو ما ساهم في توضيح أهمية رأس المال العامل وضرورة كشف الغموض على أثر رأس المال العامل على الربحية في هذه الشركات وذلك بالتطبيق على شركة المراعي في المملكة العربية السعودية وذلك بتحليل القوائم المالية للشركة في الفترة ما بين (٢٠١٢ ، ٢٠٢٢) وعلى ذلك فإن المشكلة البحثية تدور للإجابة على التساؤلين الرئيسيين الآتيين :

- ما طبيعة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في شركة المراعي في الفترة ما بين (٢٠١٢-٢٠٢٢)؟
- هل تتأثر العلاقة بين رأس المال العامل والربحية في شركة المراعي تبعاً لتباين المتغيرات الآتية (نسبة السيولة (التداول) ، العائد من الأصول ، نسبة التداول) ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر رأس المال العامل على ربحية قطاع شركات إنتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركة المراعي (٢٠١٢/٢٠٢٢)

مفهوم رأس المال العامل:

شاع استخدام مفهومين لرأس المال العامل في الفكر المالي المعاصر وهما: صافي رأس المال العامل والذي يشير إلى مقدار زيادة إجمالي الأصول المتداولة عن إجمالي الالتزامات المتداولة، وبمعنى آخر طرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة^(٤) ، وتكمن أهمية هذا المفهوم في أنه يعطي مقياساً كمياً لدرجة الثقة في مقدرة الموجودات المتداولة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل^(٥) ، ويستخدم الدائنون هذا المقياس لمعرفة متانة المركز المالي للشركة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند موعد الاستحقاق^(٦) . أما إجمالي رأس المال العامل فهو عبارة عن إجمالي جميع بنود الموجودات المتداولة المختلفة والتي تشمل كل من النقد والمخزون والمدينون والأوراق المالية قصيرة الأجل وغيرها، والمعروف عنها محاسبياً أنه يجب أن تتحول إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز العام^(٦) ، ويتجاهل هذا المفهوم الالتزامات المتداولة، واستناداً إلى ما سبق، يمكن تحديد إجمالي رأس المال العامل بأنه هو المبالغ المستثمرة في الموجودات المتداولة للمنشأة مثل النقد والأوراق المالية والمخزون والحسابات المدينة وغيرها^(٤) .

وينبغي الإشارة إلى أن هناك مفهومين شائعين لمفهوم رأس المال العامل، وهما:

المفهوم الصافي لرأس المال العامل: ويعرف بأنه فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وتكمن أهمية هذا التعريف في إعطائه مقياساً كمياً لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل، وهو يصلح كمقياس يستعمل من قبل الدائنين للتعرف على قوة المركز المالي للمؤسسة، ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق؛ إذ كلما زاد مقدار الأصول المتداولة بالمقارنة مع المطلوبات المتداولة، كان ذلك دليلاً كمياً على قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات بسهولة والعكس صحيح، إلا أن القدرة الفعلية للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، تتوقف أيضاً على نوعية الموجودات المتداولة^(٧) .

أثر رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع انتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركة المراعي

المفهوم الإجمالي لرأس المال العامل: يعرف إجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع استثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة، أي تلك الأصول التي يتم تحويلها إلى نقد خلال سنة، وهذه الأصول تشمل النقد، والأوراق المالية، والحسابات المدينة، والبضاعة، ونلاحظ أن هذا التعريف يتجاهل الخصوم المتداولة، ويقوم على أساس تقسيم الموجودات إلى موجودات ثابتة تتصف ببطء الحركة، وموجودات متداولة تتصف بسرعة الحركة؛ حيث تمر خلال كل دورة تجارية بحالة النقد ثم البضاعة، ثم الديون، ثم النقد، لتبدأ بعد ذلك دورة جديدة وهكذا^(٨).

إدارة رأس المال العامل:

تم تعريف إدارة رأس المال العامل بأنها عملية إيجاد المستوى الأمثل من النقد والأوراق المالية والمخزون والمدينين، وتمويل هذا المستوى بأقل تكلفة ممكنة من خلال الالتزامات المتداولة؛ لتلبية الاحتياجات اليومية^(٩)، وعرفها آخرون بأنها عملية إدارة مكونات الأصول المتداولة مثل النقدية والمدينين والمخزون، وتمويلها بالالتزامات المتداولة، وذلك من أجل تحسين استثمار هذه الأصول^(١٠) وعرف^(١١) إدارة رأس المال العامل بأنها عبارة عن مراقبة وتوجيه وتخطيط مستمر للأصول والالتزامات المتداولة، والتي تقوم بها الإدارة لتحسين أداء الشركة، في سبيل تلبية احتياجاتها اليومية، وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية عند موعد استحقاقها.

أهمية إدارة رأس المال العامل:

تكمن أهمية إدارة رأس المال العامل في قدرتها على تطوير أداء الشركات الذي يعتمد على كيفية إدارة واستخدام رأس المال العامل بكفاءة وفعالية في عمليات الشركة، وبالتالي مساعدة الشركات في البقاء والمنافسة^(١٢). كما تبرز أهمية إدارة رأس المال العامل في طبيعة العلاقة بين طريقة تمويل الأصول وتكلفة تمويلها، حيث أن الأصول المتداولة يتم تمويلها عادة من مصادر أموال قصيرة الأجل، وهذا يوضح أن إدارة رأس المال العامل تركز على التمويل قصير الأجل والموازنة بين الربحية والسيولة للشركات. وفي ضوء ما سبق، يتضح أن رأس المال العامل في الشركة يعتبر شريان الحياة.

يمكن تحديد أهمية رأس المال العامل بالآتي^(١٣):

- ارتباط رأس المال العامل المتكامل والمباشر مع العمليات التشغيلية اليومية للشركة علماً أن الجزء الأكبر من اهتمامات الإدارة المالية والمدير المالي يكرس للعمليات التشغيلية اليومية للشركة.
- زيادة كفاءة الإدارة المالية في إدارة رأس المال العامل يؤدي إلى زيادة كفاءة العمليات التشغيلية لها.
- الاستثمار في رأس المال العامل يمثل أكثر من نصف القيمة الكلية للاستثمار في موجودات الكلية للشركة.
- تزداد أهمية رأس المال العامل في الشركات الصغيرة التي تتعرض على الندرة في الأموال المتاحة للاستثمار.
- يفضل شراء بعض المنتجات النصف مصنعة بدلاً من المواد الخام وهذا يعني استثمار أقل في الموجودات الثابتة وأكثر في الموجودات المتداولة.
- قرارات الاستثمار في الموجودات المتداولة لا تتحمل التأجيل مقارنة بقرارات الاستثمار في الموجودات الثابتة.
- العلاقة المباشرة بين النمو في المبيعات وزيادة الاستثمار في الموجودات ومنها الموجودات المتداولة.
- يؤثر رأس المال العامل على ربحية وسيولة الشركة ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها.
- يرتبط الاستثمار في رأس المال العامل في تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهمين.

مكونات إدارة رأس المال العامل:

تشكل مكونات رأس المال العامل نسبة كبيرة من مجموع موجودات المنشأة، وخاصة في المنشآت الصناعية التي تحتفظ برأس مال عامل يزيد على نصف مجموع الموجودات^(١٤)، وبما أن هذه الموجودات في تغير دائم وتقلب مستمر، الأمر الذي يجعلها من أهم وظائف المدير المالي وأكثرها استهلاكاً للوقت؛ حيث يكرس معظم قراراته لإدارة الموجودات كل مكون من مكونات الموجودات المتداولة (النقدية، والأوراق المالية قصيرة الأجل، والذمم المدينة، والمخزون)، وإدارة كل مكون من مكونات المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة، وأوراق الدفع، والمستحقات)؛ بهدف تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة^(١٥).

كما أشار^(١٦) إلى أن إدارة مكونات رأس المال العامل تعتبر هدف أساسي لجميع الشركات، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع الشركة؛ لأنها من العوامل الأساسية التي تؤثر على الربحية، ولأنها أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في إدارة مواردها. لذلك نجد أن نجاح أي شركة يعتمد بشكل كبير على قدرة إدارتها المالية على الإدارة الفعالة للذمم المدينة والدائنة، والنقدية والمخزون^(١٦).

الابعاد الخاصة براس المال العامل

أ) معدل العائد على الأصول (ROA) :

يقيس هذا المتغير الربح لكل ريال مستثمر في الأصول، وهو بهذا يعكس مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لديها لتحقيق الأرباح، ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على مجموع أصول الشركة. ويعتبر العائد على الأصول مقياساً كلياً يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، وزيادة النسبة يعتبر مؤشراً على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. الإنتاج^(١٧)

[معدل العائد على الأصول (ROA) = نسبة مجمل الربح ÷ الأصول غير المالية]

ب) نسبة التداول (CR):

وتقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وسيتم احتسابها من خلال قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة. وتعكس نسبة التداول وضع السيولة في الشركة بحيث إن ارتفاع نسبة التداول يشير لارتفاع نسبة السيولة^(١٨).

نسبة التداول (CR) = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة.

الربحية.

الربحية هدف أساسي لجميع أفراد المنشأة وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، والربحية مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة، كما أنها أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحقّقها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعدّ الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها، ويحاول المدير المالي استثمار الأموال المتحصّلة من الأصول، لتحقيق عائد لا يقلّ عما يمكن تحقيقه من استثمار تلك الأموال في مشاريع أخرى تتعرّض لنفس درجة المخاطرة^(١٩).

وتقيس نسب الربحية كفاءة إدارة الشركات في تحقيق الربح بالنسبة للمبيعات والأصول وحقوق المالكين، وتعدّ الربحية مؤشراً مهماً للإدارة والمستثمرين والدائنين وأصحاب العلاقة الأخرى، بحيث تستطيع الإدارة التحقق وقياس نجاح سياستها المختلفة، ويتطلّع المستثمرون لغرض المراجعة لتوجيه أموالهم إليها، أما المقرضون فيشعرون بالأمان عند إقراض الشركة التي تحقق أرباحاً أكثر من التي لا تحققها، وتُقدّم نسب الربحية مؤشرات ومقاييس لمدى نجاح الشركة في توليد الأرباح، فهي تقدّم أدلة مفيدة لفاعلية عمليات الشركة، وتُظهر نسب الربحية الآثار المجتمعة للسيولة وإدارة الأصول والديون على نتائج التشغيل، وعادة ما تُقاس الربحية بنسب مختلفة، مثل: هوامش الربح والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق المساهمين^(٧).

وتعمل إدارة الشركة على تحقيق هدف الربحية من خلال إجراء تفاعل رشيد بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، فقرارات الاستثمار تتعلق بكيفية استخدام الشركة للموارد المتاحة أو التي سوف تتاح لديها (الأصول المتداولة والثابتة) ويظهر أثر هذه القرارات من خلال عملية التوزيع الأمثل للموارد والمصادر المتاحة بطريقة توازن بين الاستثمار في كل بند من بنود الموجودات، ودون مبالغة تؤدي إلى تعطيل الموارد أو شح يؤدي إلى تخفيض العوائد التشغيلية، وقرارات التمويل تتعلق بكيفية اختيار المصادر المتاحة أو التي سوف يتم الحصول عليها (الخصوم وحقوق الملكية)، ويظهر أثر هذه القرارات من خلال التوزيع الأمثل للمصادر المتاحة بطريقة توازن بين التمويل المناسب في كل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية، ودون مبالغة تؤدي إلى زيادة التكاليف أو شح يؤدي إلى تخفيض العوائد^(٢٠).

وعلى الصعيد العملي فإن المؤشرات المالية الخاصة بقياس الربحية في المؤسسات المالية هي محور من المحاور الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في عملية دراسة الجدوى الاقتصادية، وهي أداة فاعلة من أدوات التحليل المالي، وعنصر مساعد في عملية صناعة القرار ولاسيما القرارات المتعلقة بتحديد مصادر الأموال التي سيتم استثمارها وتحديد أوجه القنوات الاستثمارية التي سيتم الاستثمار فيها، إضافة إلى دورها الهام في عملية تقييم أداء العمل في المؤسسة المالية^(٢١). ويراه^(٢٢) على أنها تعبر عن العلاقة بين الأرباح التي تحقّقها الشركات وكذلك الاستثمارات التي عملت على تحقيق تلك الأرباح وحيث أن الربحية من أهم الأهداف الأساسية للشركة ومقياس للحكم على كفاءتها وفعاليتها في استخدام مواردها.

وكما تتمثل الربحية في قدرة الشركة على توليد الدخل، وبعد تحليل الأرباح مهماً جداً للمساهمين كون الأرباح التي يحصلون عليها هي من قيمة الأرباح المتحققة، كما أن قيمة الأرباح المتحققة تعد ذات أهمية بالنسبة للدائنين لأنها تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على سداد ديونها، وتعد الربحية من المؤشرات المهمة لمعرفة الأداء المالي للشركة^(٢٣).

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحثان أن الربحية هي قدرة الشركة على توليد الأرباح كعائد على الأموال المستثمرة، وهي تعكس نسب الربحية والوضع التنافسي للشركة بالإضافة إلى جودة الإدارة، كما وتعكس نجاح أو فشل الشركة.

وهناك عدة مؤشرات لقياس الربحية وسنتطرق إلى بعض منها كما يلي:
معدل العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياس من مقاييس الربحية حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر عن طريقة تمويلها ، وكما تظهر قدرة أصول الشركة على توليد الأرباح، وفاعلية هذه الأصول في زيادة القيمة الاقتصادية للأسهم^(٢٤)، وبحسب^(٢٥) فإن هنالك علاقة إيجابية بين نسبة العائد على الأصول والقيمة السوقية للشركة، وذلك لأن الشركة الربحة تكون لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها وعليه تقل مخاطر الإفلاس مما يشجع الشركة للحصول على المزيد من الديون في تمويل مشروعاتها ، ويعتبر معدل العائد على الأصول مؤشر لقياس فعالية الإدارة في تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة وكلما ارتفع عائد الشركة من الأصول المتاحة كان أفضل^(٢٦).

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، ويشار إليها بالعائد على الاستثمار، وتعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين المصارف والشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول حيث إن الخصوم تتشكل من مجموع المطلوبات (الودائع) ورأس المال، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل استثمارات ونشاطات المصرف (الأصول)، لذلك فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح^(٢٧).

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن معدل العائد على الأصول هو مؤشر على مدى ربحية الشركة ويمثل نسبة أرباح الشركة إلى مجموع أصولها ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح ، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:
معدل العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول.

العائد على حقوق الملكية:

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك، وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد للمستثمر، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك ، ويعتبر مؤشر على مدى ربحية الشركة ويمثل نسبة أرباح الشركة إلى مجموع حقوق المساهمين وهو معدل العائد المتوقع على استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤ^(٢٨).

ويعرف باسم العائد على القيمة الصافية ويستخدم لقياس مقدار الربح المتوقع كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين، وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرين من استثمار أموالهم وكمردود على مخاطراتهم في توظيف أموالهم وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين^(٢٩). ويدل على كفاءة المنشأة في استخدام مواردها الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح إي أن المؤشر هذا يبين ربحية الدينار الواحد (الوحدة النقدية) المستثمر من قبل المالكين، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح^(٣٠).

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن معدل العائد على حقوق الملكية هو مقدار العائد الذي يحصل عليه المستثمرين كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحملهم للمخاطر، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:
معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / صافي حقوق الملكية.

ربحية السهم EPS:

وهو من مؤشرات السوق التي يعتمد عليها لقياس الربحية ويشير إلى النسبة المخصصة من الأرباح لكل سهم عادي وتعد هذه النسبة مؤشر مالي مهم حيث تبين أداء البنوك لتعظيم قوتها السوقية وتعطي هذه النسبة مؤشر جيد للمستثمرين وحركة الأسهم في حال ارتفاعها وتشير إلى التدهور المالي في الأداء عند انخفاضها^(٣١).

ويعتبر مقياس يعبر عن مقدار ما سيناله حامل السهم العادي من أرباح بعد اقتطاع نصيب الأسهم الممتازة من صافي الربح بعد الفوائد والضرائب وتسعى الإدارة دوماً إلى استعماله كمؤشر ومعياري تقيس عليه الكثير من القرارات وخاصة فيما يتعلق بتمويل التوسع في المستقبل^(٣٥).

ومن خلال التعاريف السابقة يرى الباحث أن ربحية السهم يقيس نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة هو مقياس لمدى ما يحققه المساهم العادي على كل سهم يحمله من أسهم الشركة ، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:

ربحية السهم = صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية.

علاقة إدارة رأس المال العامل بربحية الشركات

إنّ رأس المال العامل وإدارة مكوّناته من العوامل الأساسية التي تؤثر في الربحية، والتي تعدّ هدفاً أساسياً لجميع الشركات، وهي أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلّع إليها المستثمرون، ومؤشّر يهتمّ به الدائنون عند تعاملهم مع الشركة، وهي أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في إدارة مواردها، لذلك نجد أنّ جهداً كبيراً من الإدارة يوجّه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها^(٨)، فالمزيج المناسب من مكوّنات رأس المال العامل يحافظ على سيولة الشركة من حيث إمكانية تحويل هذه المكونات إلى نقد دون خسارة، وفي نفس الوقت يؤثر في ربحية الشركة^(٩).

أثر كفاءة رأس المال العامل في الربحية:

يُنظر إلى إدارة رأس المال العامل بأنه مؤشّر إلى فاعليّة المنشأة في إدارة سيولتها وعملياتها التشغيلية، وتعدّ إدارة رأس المال العامل من الأهداف الأساسية للإدارة المالية، وكلّما زادت الكفاءة في إدارته زادت معها الربحية والمقدرة على الوفاء بالالتزامات، وتهدف الكفاءة في إدارة رأس المال العامل إلى الاحتفاظ بقدر كافٍ من السيولة مع تحقيق الربحية وتجنب المخاطر، إذ تنطوي إدارة رأس المال العامل على التوفيق بين طبيعة الأصول المتداولة وبين طبيعة المطلوبات المتداولة التي تستخدم لتمويلها، حتى يمكن الحفاظ على درجة الخطر التي تتعرّض لها الشركة عند حدّها الأدنى، وذلك عن طريق تحديد مزيج التمويل المناسب الذي يخفّض التكلفة ويعظّم الربحية، وبالتالي الإسهام في تعظيم قيمة المنشأة، فكفاءة إدارة رأس المال العامل تؤدي إلى أداء أفضل للشركات، حيث تؤدي كفاءة إدارة رأس المال العامل إلى تقليل دورة التحول للنقدية، ومتوسط فترة التحصيل ومتوسط فترة التخزين، ويؤدي ذلك في مجمله إلى زيادة ربحية الشركة، وإدارة رأس المال العامل أمر مهم لتطوّر وبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، فالإدارة الماليّة الضعيفة وعدم الكفاءة في التخطيط والرقابة على إدارة رأس المال العامل هما من الأسباب الرئيسة في فشل الشركات^(١٧).

الدراسات السابقة

دراسة^(٢) هدفت الدراسة الى تحليل اثر راس المال العامل في المرونة المالية بين مختلف مستويات قطاعات عينة الدراسة المكونة من احدى عشر شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها وجود تأثير معنوي لراس المال العامل في المرونة المالية لجميع قطاعات عينة الدراسة وتباينت معاملات التأثير فيما بينهم وقد أظهرت النتائج علاقة سالبة بين صافي راس المال العامل وحجم الشركة في القطاعين الزراعي والخدمي وعلاقة موجبة لصافي راس المال العامل وبالعلاقة سالبة لحجم الشركة مع الرافعة المالية في القطاع الصناعي . وقد اوصت الدراسة انه من الضروري على مديري المالية في مختلف القطاعات الاقتصادية الاخذ بعين الاعتبار إعادة وترتيب مصادر التمويل بين الأجل والانواع بشكل مستمر والاحتفاظ بنسب رافعة مالية منخفضة من اجل زيادة مرونتها المالية واستغلال جميع الفرص الاستثمارية .

دراسة^(٣) هدفت الدراسة إلى بيان أثر الاحتفاظ بالنقدية ورأس المال العامل على القيمة السوقية للشركات المدرجة في شركة بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٧). وتبين نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من الاحتفاظ بالنقدية، الرافعة المالية وتوزيع الأرباح على القيمة السوقية للشركة، أما فيما يتعلق بمتغيري حجم الشركة ورأس المال العامل فإن الدراسة لم تجد أي أثر ذو دلالة إحصائية لهما على القيمة السوقية للشركة. وأوصت هذه الدراسة بأنه على الشركات الأردنية أن تكون قادر على إيجاد إدارة ذات كفاءة عالية تستطيع الاحتفاظ بالنقد بالمستوى الأمثل لما له من أثر على قيمة الشركة، والحد من مشكلة الوكالة، وعلى متخذي القرار لدى الشركات الأردنية اتخاذ القرارات التمويلية بشكل الصحيح لما لها من أثر على القيمة السوقية للشركة.

دراسة^(٤) هدفت هذه الرسالة إلى معرفة أثر إجمالي رأس المال العامل على معدل العائد على الاستثمار، وأظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى عدم وجود الأثر المعنوي للمخزون على العائد على الاستثمار في شركة الفوسفات الأردنية، وأظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية وجود الأثر المعنوي الإيجابي للمدينون على العائد على الاستثمار في شركة الفوسفات الأردنية، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة أن تقوم شركة الفوسفات بملاءمة حجم رأس المال العامل مع حجم الأعمال والاستثمار المتوقع خلال الفترة، والعمل على إدارة المخزون بشكل يتوافق مع حجم عمليات الشركة، وزيادة القدرة التفاوضية مع العملاء لتقليل طول فترات التحصيل.

دراسة^(٥) هدف البحث إلى تحليل كفاءة إدارة راس المال العامل متمثلة ب(نسبة الاحتفاظ بالنقدية، متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون، متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة، متوسط فترة تسديد الديون) واثره على ربحية الشركات المقاسة بمعدل العائد على الموجودات، لعينة من الشركات الصناعية والزراعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٨)، وإشارات النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين فترة تحصيل الذمم المدينة والعائد على الموجودات. وكانت أبرز التوصيات تنص على مراجعة مستمرة لكشوفات جدول أعمار حسابات المدينين وكشوفات تحليل الخزين من حيث النوع (المواد الأولية، النصف المصنعة، والمواد كاملة الصنع) ومراجعة كشوفات الاستثمارات المالية باستمرار للتخلص من الأسهم التي تخفض أسعارها بصورة مستمرة والتي تحقق خسارة وذلك لتعزيز ربحية الشركة وتعظيم قيمتها.

أثر رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع إنتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركة المراعي

دراسة^(٣٦) هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر كفاءة رأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة (٢٠١٤م- ٢٠١٩م)، توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لكل من (نسبة صافي رأس المال العامل، متوسط فترة التحصيل) في العائد على الموجودات، ووجود أثر غير معنوي لكل من (إجمالي رأس المال العامل، صافي رأس المال العامل، متوسط فترة السداد، متوسط فترة التخزين، دورة التحول النقدي) في العائد على الموجودات. أوصت الدراسة بضرورة تركيز شركات المواد الأساسية في السوق السعودي على رفع كفاءة إدارة رأس المال العامل من خلال زيادة كفاءة عمليات التحصيل، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الربحية، والاهتمام بمؤشرات قياس مستوى الربحية بشكل يساهم في رفع كفاءة أداء الشركات السعودية، وإجراء المزيد من الدراسات حول كفاءة رأس المال العامل على السوق المالي السعودي.

دراسة^(٣٧) هدفت الدراسة إلى اختبار أثر سياسات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي، أكدت نتائج الدراسة بأن اتباع سياسة محافظة في تمويل رأس المال العامل له الأثر الإيجابي على الربحية وظهرت نتائج الدراسة ان شركات قطاع التعدين الأردنية لا تعتمد بشكل كبير على التمويل قصير الأجل وتميل الى الأسلوب المحافظ في التمويل، وقد اوصت الدراسة بضرورة اهتمام شركات قطاع التعدين أكثر وباستمرار بإدارة رأس المال العامل كونها عامل مؤثر على الربحية والأفضل لشركات التعدين اتباع الأسلوب المحافظ في تمويل رأس المال العامل لزيادة الأرباح.

دراسة^(٣٧) هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة رأس المال العامل للشركات الصناعية المدرجة في البورصة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى انه يوجد علاقة عكسية بين نسبة الديون ونسبة صافي رأس المال العامل، وانه توجد علاقة طردية بين كلا من الربحية وقيمة الشركة وبين نسبة صافي رأس المال العامل، وانه توجد علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة كعامل من العوامل غير المالية وبين نسبة صافي رأس المال العامل، وانه توجد علاقة طردية بين كلا من نسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية الحكومية وبين صافي رأس المال العامل، وأوصت الدراسة أن تعمل إدارة الشركات بالأخذ بالنتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها لغرض تحسين مستوى كفاءة رأس المال العامل. وقد اوصت الدراسة ان تعمل الشركات على الاستفادة من النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بوجود علاقة عكسية بين نسبة الديون ونسبة صافي رأس المال العامل حيث ان خفض الديون يساهم في تحسن مؤشرات كفاءة إدارة رأس المال العامل وهو الأمر الذي يحسن من الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في البورصة

دراسة^(٣٨) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧). أظهرت نتائج الدراسة، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الخارجية على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على ربحية البنوك التجارية الأردنية، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحفظة الديون على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها بزيادة الإجراءات الصارمة لمنح القروض التي تمكن البنوك من استرداد نسبة أكبر من القروض التي تمنحها على إجمالي قروضها.

دراسة^(٣٩) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وثروة المساهمين في الشركات المساهمة العامة، وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التغيير في الفائدة على ثروة المساهمين، وعلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التغيير في التوزيعات على ثروة المساهمين، وأخيراً أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر لإدارة رأس المال العامل على ثروة المساهمين.

دراسة^(٤٠) تهدف الدراسة إلى تحليل واختبار العلاقة والأثر للأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وكفاءة إدارتهما من خلال إدارة رأس المال العامل على الربحية والسيولة والمخاطرة في الشركات الصناعية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: توجد علاقة معنوية سالبة بين دورة التحول نحو النقدية من جهة والعائد على الأصول وربحية السهم الواحد من جهة أخرى وهذا ما يتفق ما أغلب الدراسات التي درست العلاقة بين تلك المتغيرات. توجد علاقة معنوية موجبة بين مؤشر الربحية وهو العائد على حقوق الملكية مع دورة التحول النقدية، وكذلك وجود علاقة موجبة بين دورة التحول نحو النقدية من جهة ونسبة السيولة السريعة والانحراف المعياري من جهة أخرى لا توجد علاقة بين دورة التحول نحو النقدية ونسبة التداول عند دراسة العلاقة والأثر بينهما. وقد اوصت الدراسة بأنه يجب على الشركات محاولة الوصول الى المستوى الأمثل الذي من خلاله تحاول فيه الموازنة بين الكلف التي تتحملها نتيجة الاستثمار او الاحتفاظ بمستوى معين من الأصول المتداولة وبين الكلف التي ستتحملها اذا لم تستثمر بذلك المستوى ويجب على الشركات ان تحاول تقليل دورة التحول نحو النقدية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة بمجموعة من الجوانب، فمن حيث موضوع الدراسة فقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على رأس المال العامل وتحقيق الربحية في المؤسسات (بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، وقد اتفقت الدراسة مع دراسة^(٤٠) في مناقشة أثر إدارة رأس المال العامل في بعض مؤشرات الاداء : دراسة تطبيقية لعينة من شركات القطاع الصناعي العراقي بالإضافة الى اتفق الدراسة مع دراسة^(٣) والتي ناقشت سياسات إدارة رأس المال العامل والربحية: دليل من شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي

هدى أحمد إبراهيم عبدالنبي ، منى عبدالله سعد الرويشد

للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)، وأختلفت الدراسة الحالية في كونها طبقت على شركة المراعي قطاع الغذاء، حيث قامت الدراسة الحالية بتصنيف مجموعة من الأبعاد الخاصة برأس المال العامل (نسبة التداول، ونسبة التداول السريعة) ومناقشة بعض العوامل المؤثرة على الربحية كمتغير تابع وهي (العائد على الأصول، العائد على الاستثمار) من أجل معرفة أثرها على الربحية على شركة المراعي في المملكة العربية السعودية وذلك في المدة الزمنية من (٢٠١٢، ٢٠٢٢)، كما تميزت الدراسة الحالية عن سابقتها في حدوثها حيث أجريت خلال الفترة التي نهايتها (٢٠٢٢)

منهج الدراسة

استخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم بالتعرف على المتغيرات المتعلقة بالدراسة وتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق استخدام الأساليب والطرق الإحصائية للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة. يتمثل مجتمع الدراسة الحالية تتمثل في قطاع الغذاء المدرجة في سوق المال السعودي وعددهم ١٤ شركة وهي (مجموعة صافولا، وفرة، سدا فكو، المراعي، تنمية، نقى، حلواني اخوان، نادك، جاكو، نبوك الزراعية، الاسماك، الشرقية للتنمية، الجوف، جازادكو) وقد تم التطبيق على شرك المراعي حيث استخدمت الباحثة التقارير المالية لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٢) للحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة والتي تحقق أهدافها.

أداة الدراسة:

أداة الدراسة هي الوسيلة التي استخدمتها الدراسة لجمع البيانات اللازمة عن المتغير المستقل (أثر رأس المال العامل) والمتغير التابع (الربحية) وتم قياسها بـ (صافي الدخل، العائد على الأصول، نسبة التداول، نسبة التداول السريعة)، وقد تم الاعتماد على القوائم المالية المدرجة على الموقع الرسمي للشركة وكذلك لموقع تداول خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠١٢) إلى عام (٢٠٢٢) كأداة رئيسية لجمع البيانات والموضحة في الجدول (١).

الجدول (١). متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس	المصدر
رأس المال العامل	مستقل		
ربحية الشركة	تابع		
صافي الدخل			
العائد على الاصول		صافي الدخل/ إجمالي الأصول	(Gitman, 2010)
نسبة التداول		الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	(Gitman, 2010)
نسبة التداول السريعة		(الأصول المتداولة - المخزون) / (المصروفات المقدمة - الالتزامات المتداولة)	(Gitman, 2010)

المصدر: من إعداد الباحثان

اختبار التوزيع الطبيعي:

للتأكد من توافر شرط أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة^(٤) حيث تم إجراء اختبار (Kolmogorov-Smirnov test)، والذي يستخدم لاختبار توزيع البيانات طبيعياً في حال كان عدد الحالات أكبر من (٥٠) (جدول ٢)، ومن شروط التوزيع الطبيعي أن تكون قيمة Sig للبيانات أكبر من (0.05) وقيمة K-S أقل من (5).

الجدول (٢). اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على قيم (k-s)

المتغيرات	رأس المال العامل	صافي الدخل	العائد على الاصول	نسبة التداول	نسبة التداول السريعة
N	١١	١١	١١	١١	١١
Kolmogorov-Smirnov test	٢.٣٠٦	٢.٤١٦	٢.٣٣٦	٢.٥٩٣	٢.٤٢٩
SIG	٠.٤٢٦	٠.٣٣٩	٠.٤٠٧	٠.٣٠٧	٠.٣٢١

بناء على بيانات الاختبار الموضحة في الجدول (٢) والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كانت موزعة طبيعياً، حيث بلغت قيمة (Sig) لجميع متغيرات الدراسة قيم أكبر من (٠.٠٥) كذلك قيم اختبار (K-S) لجميع المتغيرات قيم أقل من (٥).

أثر رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع انتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركة المراعي

النتائج والمناقشة

تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لوصف متغيرات الدراسة (رأس المال العامل، صافي الدخل، العائد على الأصول، نسبة التداول، نسبة التداول السريعة) خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) وكانت النتائج كما هي موضحة في جدول (٣) على النحو التالي:

جدول (٣). تطور متغيرات الدراسة لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠) بالألف ريال

السنة	رأس المال العامل	صافي الدخل	العائد على الأصول	نسبة التداول السريعة	نسبة التداول السريعة
٢٠١٢	8860.1	1440.63	0.0615	1.3163	0.9467
٢٠١٣	10703.03	1502.21	0.0585	1.3662	0.9988
٢٠١٤	11527.03	1674.34	0.0626	1.2838	0.9173
٢٠١٥	12618.23	1798.66	0.0638	1.2805	0.8390
٢٠١٦	13456.84	2082.79	0.0718	1.1067	0.5951
٢٠١٧	14881.24	2159.96	0.0677	1.1805	0.6722
٢٠١٨	14515.99	2007.22	0.0621	1.3144	0.7368
٢٠١٩	15259.12	1801.57	0.0543	1.2773	0.6972
٢٠٢٠	16233.68	1935.56	0.0598	1.5652	0.7221
٢٠٢١	16618.41	1579.44	0.0497	1.0722	0.4149
٢٠٢٢	16982.87	1778.14	0.0554	1.5986	0.5683
المتوسط الحسابي	13786.96	1796.41	0.06	1.31	0.74
الانحراف المعياري	2616.87	235.26	.0062	.1639	.1771

- قيمة المتوسط الحسابي لرأس المال العامل لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ١٣٧٨٦.٩٦ ألف ريال بانحراف معياري ٢٦١٦.٨٧ وبلغت اعلي قيمة ١٦٩٨٢.٨٧ ألف ريال عام ٢٠٢٢ وادني قيمة ٨٨٦٠.١٠ ألف ريال عام ٢٠١٢ وهو ما يبين ان رأس المال العامل قد ازداد في شركة المراعي خلال فترة الدراسة وإنها استطاعت زيادة قدراتها وطاقاتها الإنتاجية خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٠).
- قيمة المتوسط الحسابي لصافي الدخل لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ١٧٩٦.٤١ ألف ريال بانحراف معياري ٢٣٥.٢٦ وبلغت اعلي قيمة ٢١٥٩.٩٦ ألف ريال عام ٢٠١٧ وادني قيمة ١٤٤٠.٦٣ ألف ريال عام ٢٠١٢ وهو ما يبين ان صافي الدخل قد ازداد في شركة المراعي خلال فترة الدراسة وإنها استطاعت زيادة ارباحها خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٠).
- قيمة المتوسط الحسابي للعائد على الأصول لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ٠.٠٦٠٧ بانحراف معياري ٠.٠٠٦٢ وبلغت اعلي قيمة ٠.٠٧١٨ عام ٢٠١٦ وادني قيمة ٠.٠٥٤٣ عام ٢٠١٢ وهو ما يبين ان معدل العائد على الأصول قد انخفض في شركة المراعي خلال فترة الدراسة مما يبين ان هناك بعض الأصول المعطلة التي لم تستفد منها الشركة بكفاءة كاملة خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٠).
- قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التداول لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ١.٣٠٦ بانحراف معياري ٠.١٦٣٩ وبلغت اعلي قيمة ١.٥٩٨٦ عام ٢٠٢٢ وادني قيمة ١.٠٧٢٢ عام ٢٠٢١ وهو ما يبين ان نسبة التداول قد ارتفعت في شركة المراعي خلال فترة الدراسة مما يبين زيادة قدرة شركة المراعي على سداد التزاماتها المتداولة من خلال الأصول النقدية وشبه النقدية دون الحاجة إلى المخزون أو الديون خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٠).
- قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ٠.٧٣٧١ بانحراف معياري ٠.١٧٧١ وبلغت اعلي قيمة ٠.٩٩٨٨ عام ٢٠١٣ وادني قيمة ٠.٤١٤٩ عام ٢٠٢١ وهو ما يبين ان نسبة التداول السريعة قد انخفضت في شركة المراعي خلال فترة الدراسة مما يبين انخفاض قدرة شركة المراعي على سداد التزاماتها المتداولة من خلال سيولة الشركة السريعة قصيرة الأجل خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٠)

اختبار فرضيات الدراسة

- تم تحليل الفرضيات (Analyses) باستخدام اختبار (Single Linear Regression) من خلال برنامج (SPSS) وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها كما يلي:
- الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على ربحية شركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) ويتفرع من الفرض الرئيسي مجموعة من الفروض الفرعية التالية:
- ف١-١: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على صافي الدخل لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢)

هدى أحمد إبراهيم عبد النبي ، منى عبدالله سعد الرويشد

فأ-٢: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على معدل العائد على الاصول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

فأ-٣: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

فأ-٤: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

الفرضية الفرعية الاولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على صافي الدخل لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

يوضح الجدول (٤) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى والمتمثلة في إنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على صافي الدخل لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢). ويتبين من الجدول (٤) عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل وصافي الدخل خلال فترة الدراسة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) عند مستوي معنوية ٠.٠٥. ويتبين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لرأس المال العامل على صافي الدخل لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠.١١٩ وهي قيمة أكبر من ٠.٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة وأن ليس هناك أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على صافي الدخل لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

جدول (٤) . نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر رأس المال العامل على صافي الدخل

ملخص النموذج Model Summary					
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted	
.498		.284		.164	
تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F
الانحدار	137245.030	1	137245.030	2.968	.119
الباقى	416216.251	9	46246.250		
المجموع	553461.281	10			
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T
صافي الدخل	الثابت Constant	1179.200	364.101		3.239
	رأس المال العامل	.045	.026	.498	1.723
					.119

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على معدل العائد على الاصول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

يوضح الجدول (٥) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والمتمثلة في إنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على معدل العائد على الاصول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢). ويتبين من الجدول (٥) عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل ومعدل العائد على الاصول خلال فترة الدراسة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) عند مستوي معنوية ٠.٠٥. ويتبين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لرأس المال العامل على معدل العائد على الاصول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠.٢٦٥ وهي قيمة أكبر من ٠.٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وأن ليس هناك أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على معدل العائد على الاصول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢).

أثر رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع انتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركة المراعي

جدول (٥). نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر رأس المال العامل على معدل العائد على الاصول

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ⁻² Adjusted		
.369		.136		.040		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار	.000	1	.000	1.416	.265	
الباقى	.000	9	.000			
المجموع	.000	10				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
معدل العائد على الاصول	الثابت	.073	.010		7.073	.000
	رأس المال العامل	-8.727E-7	.000	-.369	-1.190	.265

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

يوضح الجدول (٦) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والمتمثلة في إنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)، ويتبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين رأس المال العامل ونسبة التداول خلال فترة الدراسة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ويتبين عدم وجود أثر ذي دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠.٦٦٠ وهي قيمة أكبر من ٠.٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وأن ليس هناك أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

جدول (٦). نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر رأس المال العامل على نسبة التداول

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ⁻² Adjusted		
.150		.022		-0.086		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار	.006	1	.006	.206	.660	
الباقى	.263	9	.029			
المجموع	.269	10				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
نسبة التداول	الثابت	1.176	.289		4.066	.003
	رأس المال العامل	9.393E-6	.000	.150	.455	.660

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

يوضح الجدول (٧) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والمتمثلة في إنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢). ويتضح وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين رأس المال العامل ونسبة التداول السريعة خلال فترة الدراسة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) عند مستوي معنوية ٠.٠١ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٨٤٩ ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠.٠٠١ وهي قيمة أقل من ٠.٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية مما يبين صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وأن هناك أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) واتضح ان المتغير المستقل يفسر ٧٢.٢% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى رأس المال العامل بمقدار ١% انخفض مستوى نسبة التداول السريعة بمقدار ٠.٠٠٠٠٥%.

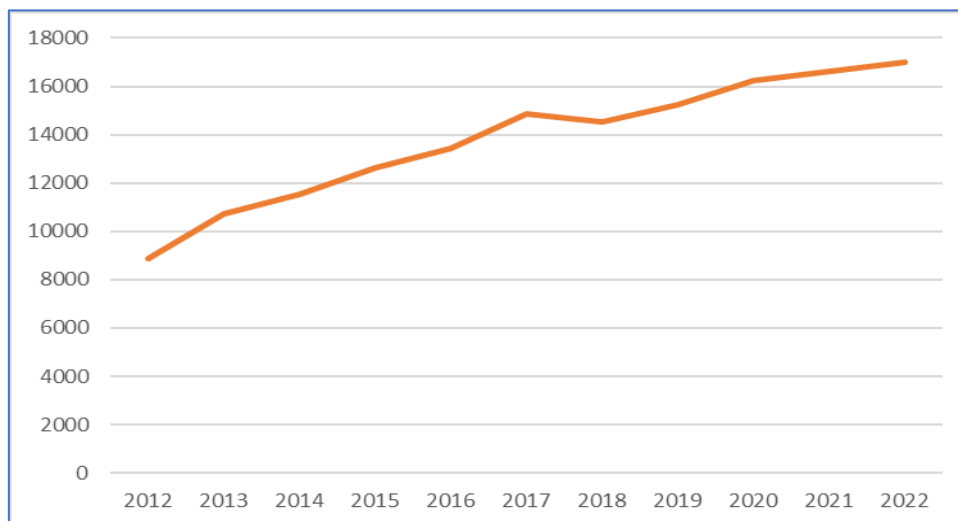
جدول (٧). نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر رأس المال العامل على نسبة التداول السريعة

ملخص النموذج Model Summary					
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted	
.849		.722		.691	
تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F
الانحدار	.226	1	.226	23.326	.001
البقي	.087	9	.010		
المجموع	.314	10			
المتغير التابع	النموذج	B	الخطا المعياري	Beta	T
نسبة التداول السريعة	الثابت Constant	1.530	.167		9.171
	رأس المال العامل	-5.750E-5	.000	-.849	-4.830

ويتضح من نتائج الفروض الفرعية السابقة صحة الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على إنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال العامل على ربحية شركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) بشكل جزئي حيث تبين صحة الفرضية المتعلقة بتأثير رأس المال العامل على نسبة التداول السريعة في حين تبين عدم صحة الفرضيات المتعلقة بتأثير رأس المال العامل على صافي الدخل، معدل العائد على الأصول، نسبة التداول.

ويتضح من تحليل النتائج والفروض التالي:

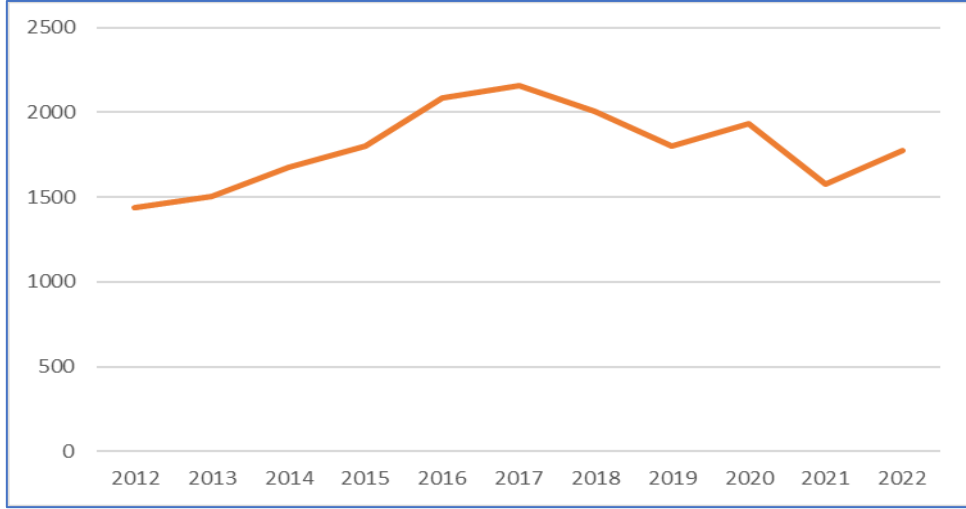
١- ان قيمة المتوسط الحسابي لرأس المال العامل لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ١٣٧٨٦.٩٦ ألف ريال بانحراف معياري ٢٦١٦.٨٧ وبلغت اعلي قيمة ١٦٩٨٢.٨٧ ألف ريال عام ٢٠٢٢ وادني قيمة ٨٨٦٠.١٠ ألف ريال عام ٢٠١٢ وهو ما يبين ان رأس المال العامل قد ازداد في شركة المراعي خلال فترة الدراسة وإنها استطاعت زيادة قدراتها وطاقاتها الإنتاجية خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٠) كما يتضح ذلك في الشكل (١).



شكل (١). تطور رأس المال العامل لشركة المراعي خلال فترة الدراسة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

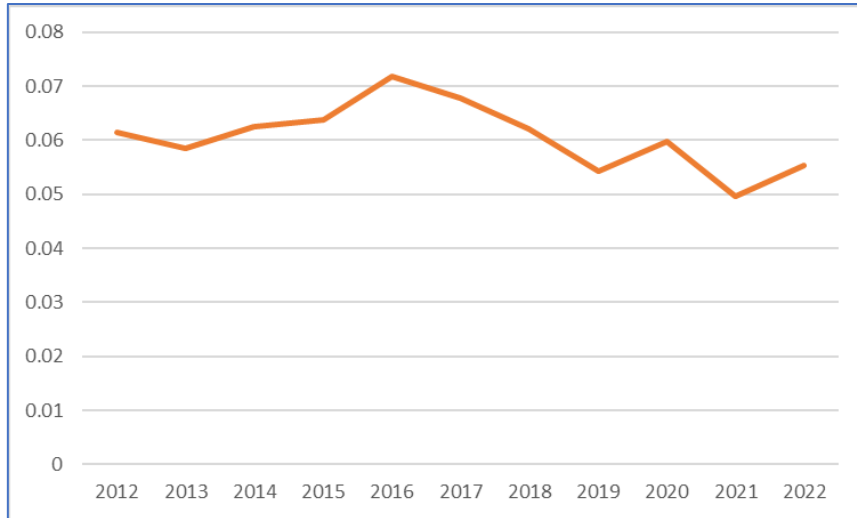
٢- ان قيمة المتوسط الحسابي لصافي الدخل لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ١٧٩٦.٤١ ألف ريال بانحراف معياري ٢٣٥.٢٦ وبلغت اعلي قيمة ٢١٥٩.٩٦ ألف ريال عام ٢٠١٧ وادني قيمة ١٤٤٠.٦٣ ألف ريال عام ٢٠١٢ وهو ما يبين ان صافي الدخل قد ازداد في شركة المراعي خلال فترة الدراسة (شكل ٢) مما ساعدها على زيادة ارباحها خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٠).

أثر رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع انتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركة المراعي



شكل (٢). تطور لصافي الدخل لشركة المراعي خلال فترة الدراسة (٢٠٢٢- ٢٠١٢)

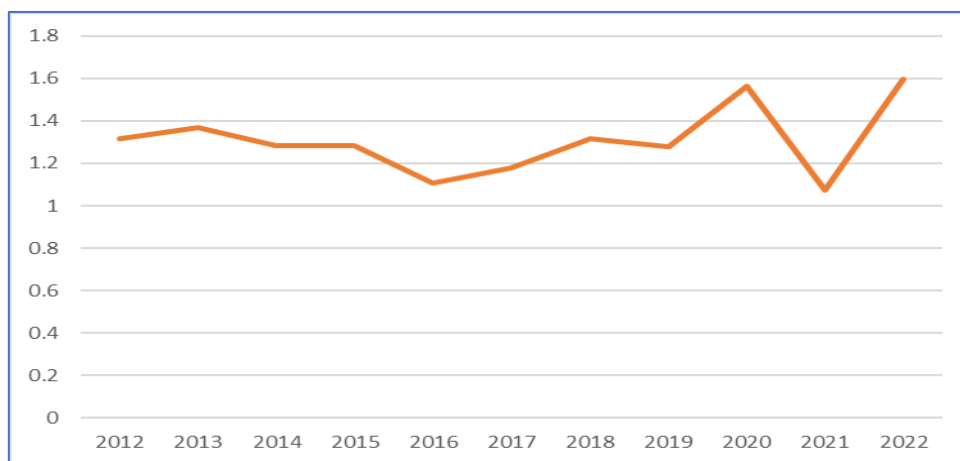
٣- ان قيمة المتوسط الحسابي للعائد على الاصول لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ٠.٠٦٠٧ بانحراف معياري ٠.٠٠٦٢ وبلغت اعلي قيمة ٠.٠٧١٨ عام ٢٠١٦ وادني قيمة ٠.٠٥٤٣ عام ٢٠١٢ وهو ما يبين ان معدل العائد على الاصول قد انخفض في شركة المراعي خلال فترة الدراسة (شكل ٣) مما يبين ان هناك بعض الأصول المعطلة التي لم تستفد منها الشركة بكفاءة كاملة خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠١٢)



شكل (٣). تطور نسبة العائد على الاصول لشركة المراعي خلال فترة الدراسة (٢٠٢٢- ٢٠١٢)

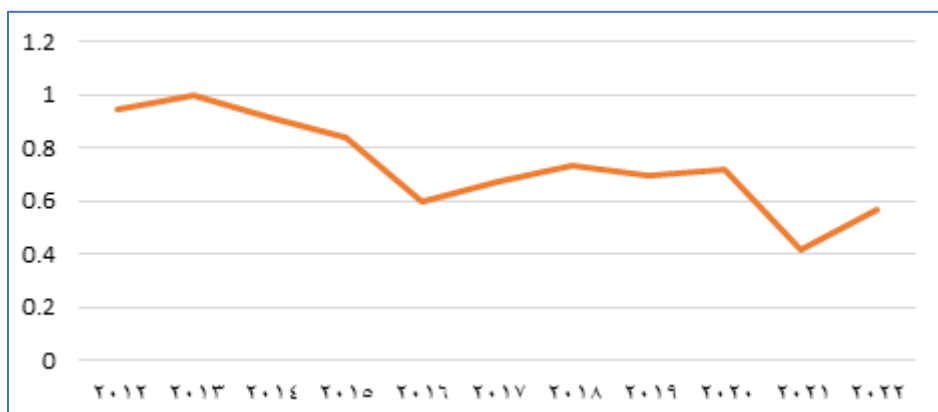
٤- ان قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التداول لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ١.٣٠٦ بانحراف معياري ٠.١٦٣٩ وبلغت اعلي قيمة ١.٥٩٨٦ عام ٢٠٢٢ وادني قيمة ١.٠٧٢٢ عام ٢٠٢١ وهو ما يبين ان نسبة التداول قد ارتفعت في شركة المراعي خلال فترة الدراسة (شكل ٤) مما يبين زيادة قدرة شركة المراعي على سداد التزاماتها المتداولة من خلال الأصول النقدية وشبه النقدية دون الحاجة إلى المخزون أو الديون خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠١٢)

هدى أحمد إبراهيم عبد النبي ، منى عبدالله سعد الرويشد



شكل (٤). تطور نسبة التداول لشركة المراعي خلال فترة الدراسة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

٥- ان قيمة المتوسط الحسابي لنسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال فترة الدراسة بلغ ٠.٧٣٧١ بانحراف معياري ٠.١٧٧١ وبلغت اعلي قيمة ٠.٩٩٨٨ عام ٢٠١٣ وادني قيمة ٠.٤١٤٩ عام ٢٠٢١ وهو ما يبين ان نسبة التداول السريعة قد انخفضت في شركة المراعي خلال فترة الدراسة (شكل ٥) مما يبين انخفاض قدرة شركة المراعي على سداد التزاماتها المتداولة من خلال سيولة الشركة السريعة قصيرة الأجل خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٠).



شكل (٥). تطور نسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال فترة الدراسة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

- ٦- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل وصافي الدخل خلال فترة الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ويتبين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لرأس المال العامل على صافي الدخل لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) حيث كانت قيمة $(Sig F) = 0.119$ وهي قيمة أكبر من ٠.٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة وأن ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال العامل على صافي الدخل لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)
- ٧- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل ومعدل العائد على الاصول خلال فترة الدراسة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ويتبين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لرأس المال العامل على معدل العائد على الاصول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) حيث كانت قيمة $(Sig F) = 0.265$ وهي قيمة أكبر من ٠.٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وأن ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال العامل على معدل العائد على الاصول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)
- ٨- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل ونسبة التداول خلال فترة الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ويتبين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢) حيث كانت قيمة $(Sig F) = 0.660$ وهي قيمة أكبر من ٠.٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وأن ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢٢)

أثر رأس المال العامل على ربحية شركات قطاع انتاج الأغذية دراسة تطبيقية على شركة المراعي

٩- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل ونسبة التداول السريعة خلال فترة الدراسة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) عند مستوي معنوية ٠.٠١ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٨٤٩. ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) حيث كانت قيمة (Sig F) = ٠.٠٠١ وهي قيمة أقل من ٠.٠٥ أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية مما يبين صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وأن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال العامل على نسبة التداول السريعة لشركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) وتبين أن كلما ازداد مستوى رأس المال العامل بمقدار ١ % انخفض مستوى نسبة التداول السريعة بمقدار ٠.٠٠٠٠٥ %.

١٠- ويتضح من نتائج الفروض الفرعية السابقة صحة الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنص على إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال العامل على ربحية شركة المراعي خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) بشكل جزئي حيث تبين صحة الفرضية المتعلقة بتأثير رأس المال العامل على نسبة التداول السريعة في حين تبين عدم صحة الفرضيات المتعلقة بتأثير رأس المال العامل على صافي الدخل، معدل العائد على الأصول، نسبة التداول.

التوصيات :

- العمل على تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة في شركة المراعي لتجنب الانخفاض الذي يحدث في معدل العائد على الأصول نتيجة عدم قدرة الشركة في بعض السنوات على تحقيق الاستخدام الأمثل للأصول المتاحة ووجود موارد واصول لم تستغل بشكل جيد
- الاهتمام بتوفير الاستغلال الأمثل لرأس المال العامل لدى الشركة لمواجهة التزايد المستمر في رأس المال العامل وتحقيق أفضل نتائج يمكن تحقيقها من استخدامه
- الاهتمام بالحفاظ على المستوى المتميز من قدرة شركة المراعي على زيادة صافي الدخل والعمل على التوسع في الكثير من المشروعات التي تساهم في زيادة معدلات صافي الدخل
- الاهتمام بدراسة العوامل الأخرى المؤثرة على صافي الدخل، معدل العائد على الأصول، نسبة التداول في شركة المراعي للعمل على زيادتهم وتحقيق معدلات مرتفعة منهم

توصيات عامة

- ضرورة العمل على دراسة العوامل المؤثرة على ربحية الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية والتعرف على كيفية الاستفادة من الظروف المتاحة في تحقيق أعلى مستوى ممكن من الربحية
- الاهتمام بالعمل على تنفيذ استراتيجيات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بكيفية استغلال الموارد الفنية والطبيعية والبشرية المتاحة للشركات العاملة في المملكة العربية السعودية وتحقيق أفضل استفادة ممكنة منها
- العمل على دراسة تجارب الشركات العالمية في كيفية تحقيق أعلى معدلات ربحية ممكنة
- الاهتمام بالعمل على توفير بيئة الاستثمار المناسب للشركات للعمل على جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي والتوسع في القطاعات الصناعية غير النفطية داخل المملكة العربية السعودية
- العمل على تشجيع القطاعات غير النفطية من أجل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بتنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل

مقترحات بحثية مستقبلية

- توصي الدراسة بإجراء مجموعة من الأبحاث والدراسات المستقبلية وهي:
- الأبحاث والدراسات المتعلقة بتأثير رأس المال العامل على ربحية الشركات في كافة القطاعات العاملة بالمملكة العربية السعودية
- الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على ربحية الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية
- الأبحاث والدراسات المتعلقة بكيفية الاستفادة من رأس المال العامل بأفضل طريقة ممكنة
- الأبحاث والدراسات المتعلقة بكيفية الاستفادة من الأصول التي تمتلكها الشركات وتحقيق أفضل مستوى من معدل العائد على الأصول
- الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على تحقيق أعلى قيمة ممكنة من صافي الدخل للشركات العاملة في المملكة العربية السعودية

المراجع

- ١- شكري ، علاء محمد (٢٠١٣). محددات السياسة الفعالة لإدارة رأس المال العامل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المسجلة في سوق البورصة المصرية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، جامعة بورسعيد ، كلية التجارة ، ١٤ع.
- ٢- اللهيبي ، فلاح حسن (٢٠٢٢). أثر رأس المال العامل في المرونة المالية: دراسة تحليلية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الأنبار ، كلية الإدارة والاقتصاد، مج ١٤ع.
- ٣- بوساحة ، فائزة فوزيل (٢٠٢٠) . سياسات إدارة رأس المال العامل والربحية: دليل من شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) ، ابحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مج ١٤ع ، ٢٤.
- ٤- الزبيدي ، حمزة محمود. (٢٠٠٤). الإدارة المالية المتقدمة (ط١). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- ٥- العامري، محمد علي. (٢٠١٣). الإدارة المالية الحديثة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر
- 6- Anandasayanan, S. (2014). Working Capital Management and Corporate Profitability: Evidence from Panel Data Analysis of Selected Quoted Companies in Sri Lanka. 1- 10.
- ٧- الربيعي، حاكم، والجرجري، زهراء (٢٠١٦). سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها في العائد والمخاطرة. دراسة تطبيقية في شركات القطاع الصناعي للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (١٢)، العدد (٤٨)، ص١٣٨-١٦٨.
- ٨- الناوت، مجاهد. (٢٠١٩). أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- 9- Brigham, E.F. and Houston, J.F. (2009). Fundamentals of Financial Management (12th edition ed.), South- Western, USA.
- 10- Ahmad, N.; Malik, M.S. and Nadeem, M. (2014). Impact of Working Capital on Corporate Performance: A Case Study from Cement, Chemical and Engineering Sectors of Pakistan. Oman Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review, 3(7):12- 22.
- ١١- مسودة ، سناء ، وخشان ، نزار (٢٠١٦). أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات الصناعية المساهمة. مجلة جامعة الخليل للبحوث، ١١(٢)، ١٨٥-٢٠٩.
- 12- Abdul Raheman, A.; T. Abdul Qayyum, and Bodla, M.A. (2010). Working Capital Management and Corporate Performance of Manufacturing Sector in Pakistan. Int. Res. J. Finance Economics, (47):151-163.
- ١٣- الشماع، خليل محمد حسن (١٩٩٢) الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، مطبعة الخلود للنشر والتوزيع ، بغداد.
- 14- Abdul Raheman, & Nasr, M. (2007). Working capital management and profitability-case of Pakistani Firms. International Review of Business Research Papers, 3(1), 279-300.
- ١٥- حداد ، فايز (٢٠١٤). الإدارة المالية ، دار الحامد للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الرابعة.
- 16- Filbeck, G., & Krueger, T. M. (2005). An Analysis of Working Capital Management Results Across Industries. Am. J. Business, 20(2), 11- 20.
- ١٧- طويرش، عبدالله. (٢٠١٨). رأس المال العامل وأثره على الربحية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية. المجلة العربية للإدارة، ٣٨(٢)، ٨٩-١٠٦.
- 18- Azam, M. and Haider, S.I. (2011). Impact of Working Capital Management on Firms' Performance: Evidence from Non-Financial Institutions of KSE-30 index. Interdisciplinary J. Contemporary Res. Business, 3(5):481-492.
- ١٩- عز الدين ، كريمة (٢٠١٨). تأثير السيولة على ربحية شركات التأمين : دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر.
- ٢٠- الشوارة ، فيصل (٢٠١٣) . مبادئ الإدارة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى.
- ٢١- سيف النصر ، شوقي (٢٠٠٠) . التحليل المالي كأداة للتخطيط والرقابة في شركات التأمين ، مجلة المال والتجارة ، عدد ١٥٨.

- ٢٢- احمد نضال (٢٠١٣). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الراجحي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع ٣٦
- 23- Daniela , I.A. and Brian, W.N (2010). Opportunity costs and non scale free capabilities : profit maximization corporate scope and profit mangers. Strategic Management J., 31(7): 780-801
- 24- Haniffa R.Hudaib , M., (2006). corporate governance structure and performance of Malaysian listed companies , journal of business finance and accounting , 33(7) , 1034-1062
- 25- Gill, A. and Obradovich , O. (2012). The impact of corporate governance and financial leverage on the value of American firms. Int. Res. J. Finance Economics, 90(2):1450-2887
- 26- Dufera , A. (2010). Financial performance evaluation a case study of a wash international bank (AIB). Master thesis , Makelle , University , Makelle , Ethiopia .
- ٢٧- مطر ، محمد (٢٠٠٣). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن
- ٢٨- علوان ، معاذ (٢٠١٥). استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية : دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.
- ٢٩- مرصلي ، ماجي (٢٠١٧). اثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية دراسة مؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته بسعيدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، الجزائر.
- 30- Gitman , j.B (2010). principles of managerial finance , 10th ed person publishers , new yourk
- ٣١- ديبك ، هاني أحمد محمود (٢٠١٥). العلاقة بين تطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية فلسطين
- ٣٢- حريز ، حمزة (٢٠١٨). محددات الربحية في شركات المساهمة الجزائرية: دراسة قياسية لعينة من الشركات ولاية ورقلة للفترة ما بين ٢٠١١-٢٠١٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر
- ٣٣- الكسراوي ، الاء تيسير (٢٠٢١). الاحتفاظ بالنقدية وإدارة رأس المال العامل وأثرهما على قيمة الشركة ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، كلية الدراسات العليا ، الأردن
- ٣٤- النجادا ، صدام حسين عبد الهادي (٢٠٢١). أثر اجمالي رأس المال العامل على معدل العائد على الاستثمار: دراسة تطبيقية على شركة الفوسفات الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، كلية الدراسات العليا ، الأردن
- ٣٥- قاسم ، عدنان سالم (٢٠٢١). أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات: دراسة تحليلية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨ ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، مج ١٧ ، ع ٥٣
- ٣٦- ربابعة ، موفق محمد (٢٠٢١). أثر كفاءة رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي ٢٠١٤ م- ٢٠١٩ م. مجلة الاداري ، معهد الادارة العامة ، س ٤٣ ، ع ١٦٥٤
- ٣٧- رجب ، ايمن أحمد (٢٠١٩). دراسة العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من العام ٢٠١٢ حتى العام ٢٠١٧ ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بالاسماعيلية ، مج ١٠ ، ع ٤٤
- ٣٨- النواصرة ، بلال خلف (٢٠١٨). أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الأردن
- ٣٩- اللجام ، ديما الياس (٢٠١٧). أثر إدارة رأس المال العامل علي ثروة المساهمين في الشركات : حالة الأردن ، رسالة ماجستير ، جامعة البيروموك ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الأردن.
- ٤٠- الخماس ، عبد الرضا فرج بدرابي (٢٠١٧). أثر إدارة رأس المال العامل في بعض مؤشرات الاداء : دراسة تطبيقية لعينة من شركات القطاع الصناعي العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، مج ١١ ، ع ٤٤٤.
- 41- David P. Doane and Lori E. Seward (2015). Applied Statistics in Business and Economics.5th ed., McGraw-Hill, 2016 - 835 pages.

The impact of working capital on the profitability of food production sector companies - an applied study on Almarai Company

Hoda A.I. Abdelnabi* and Mona A.S. Alrouishad

Arab East Collage for Postgraduates, Kingdom of Saudi Arabia

*Crossponding author E-mail: haabdelnabi@arabeast.edu.sa

Dr.noura.ahmed2@gmail.com

ABSTRACT

The current study aimed to show the impact of working capital on the profitability of the food production companies' sector, an applied study on Almarai Company (2012/2022), and the problem of the study was the following main question: What is the nature of the relationship between working capital management and profitability in Almarai Company in the study period ?. The study relied on the descriptive analytical approach that depends on the study of the phenomenon at the present time and as it is, in addition to the method of analytical study using the financial analysis of the financial statements of Almarai Company in the period under study. The study reached a number of results, namely the absence of a statistically significant correlation between working capital and net income during the study period, the absence of a statistically significant correlation between working capital and the rate of return on assets during the study period, and the absence of a statistically significant correlation between working capital and the percentage of circulation during the study period (2012-2022), in addition to the existence of a statistically significant correlation between working capital and the rapid turnover ratio during the period of Study The study also showed that there is a statistically significant impact of working capital on the profitability of Almarai Company during the period (2012-2022) partially. The study concluded with a number of recommendations, most notably the need to work on studying the factors affecting the profitability of companies operating in the Kingdom of Saudi Arabia, identifying how to benefit from the available conditions in achieving the highest possible level of profitability, and paying attention to working on implementing the strategies of the Kingdom's Vision 2030 related to how to exploit the technical, natural and human resources available to companies operating in the Kingdom of Saudi Arabia and make the best possible use of them.

Keywords: Working Capital – Profitability – Return on Assets – Turnover Ratio – Net Income